الملف

أكرم حمدان
akh_shebaa@hotmail.com

كيف واكبت لجنة الشؤون الخارجيّة العدوان؟ علامة: الأولوية لوقف العدوان وتنفيذ القرار 1701

خلافا للواقع الذي نشأ ما بعد الثامن من تشرين الاول عام 2023، بعد بدء عملية "طوفان الاقصى" في الاراضي الفلسطينية المحتلة، تغير الواقع الذي كان محصورا في جنوب لبنان، وتغيرت معه يوميات اللبنانيين بعدما توسع العدوان الاسرائيلي ليشمل مختلف المناطق اللبنانية، وصولا الى العاصمة بيروت والضاحية الجنوبية، مما دفع اكثر من مليون مواطن الى ترك منازلهم وقراهم وبلداتهم والانتقال الى اماكن آمنة نوعا ما

في معزل عن القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الامن ومؤسسات الامم المتحدة وصولا الى القرار 1701، فان واقع الحرب والعدوان الاسرائيلي على لبنان، فرض نفسه على مختلف مؤسسات الدولة ومنها مجلس النواب ولجانه، خصوصا في مواكبة تداعيات هذا العدوان تجاه اللبنانيين الذين اضطروا الى ترك منازلهم ومناطقهم والانتقال الى مناطق اخرى. ليس سهلا على الادارات والمؤسسات اللبنانية التعامل مع حالة غير مسبوقة، ادت الى تهجير اكثر من مليون مواطن من منازلهم وقراهم وبلداتهم، مما شكل ضغطا على كل نواحي الحياة، وسط ما تعانيه البلاد من ازمات اقتصادية واجتماعية، الى جانب استمرار العدوان والقصف والاستهداف الذي لم يوفر حتى عناصر القوات الدولية العاملة في الجنوب "اليونيفيل". "الامن العام" تابعت هذه التداعيات مع رئيس لجنة الشؤون الخارجية والمغتربين النائب الدكتور فادي علامة والدور الذي يمكن ان تقوم به اللجنة لمواكبة هذا العدوان.

■ قمتم كلجنة شؤون خارجية على مدى اسابيع قبيل توسيع العدوان بسلسلة من الاتصالات لوقف العدوان، هل يمكن ان تضعنا في اجواء هذه الاتصالات وعناوينها؟

□ كنا قد توقعنا ان يحصل هذا التصعيد في العدوان، لذلك استبقنا الامور واجرينا سلسلة لقاءات واجتماعات شملت معظم البعثات الديبلوماسية الموجودة في لبنان وتم تقسيمها حسب القارات، حيث بدأنا مع اميركا اللاتينية ثم انتقلنا الى الدول العربية والدول الاسيوية، ثم الاتحاد الاوروبي والسفارة الاميركية والسفارة الكندية، وطبعا الدول العربية والاسلامية. وقد تم التركيز خلال هذه اللقاءات والاجتماعات على الواقع الاليم، اقتصاديا واجتماعيا، من جراء هذا العدوان. وقد اوضحنا مدى تأثير ذلك على لبنان، وكيف يمكن ان يوجد واقع لا استقرار في المنطقة ككل. كما ارفقنا خلال هذه اللقاءات التي حصلت على مدى شهرين، بتقارير علمية معدة من قبل الجهات الرسمية، لاسيما مجلس البحوث العلمية ومجلس الجنوب ووزارات الشؤون الاجتماعية والصحة والزراعة، بغية توثيق الوقائع من خلال المعطيات العلمية التي يمكن للسفراء الاستناد اليها، وطبعا هذه المعطيات التي تحتاج الى تحديث دائم نتيجة استمرار العدوان، وهي بلا ادنى شك دلت على حجم المعاناة التي يتعرض لها لبنان. كذلك عقدنا لقاءات مع عدد من الموفدين الدوليين، ومع المسؤولين في قوات الامم المتحدة العاملة في الجنوب "اليونيفيل" ومختلف الجهات المعنية بملف الحرب. لقد كان التركيز الاساسي في كل هذه اللقاءات على ضرورة احترام القرار الدولي 1701 والموقف اللبناني المتمسك بهذا القرار، الى جانب التركيز على ضرورة وقف اطلاق النار ووقف الحرب والعدوان الذي تشنه اسرائيل على لبنان. بطبيعة الحال، ان دورنا كلجنة برلمانية يقتصر على المواكبة والتنسيق مع الحكومة ووزارة الخارجية من اجل توحيد الموقف الرسمي تجاه ما يجري من عدوان على لبنان واللبنانيين.

■ عقدتم لقاءات تتمحور حول هذا الشأن؟

□ لقد سبق وعقدنا لقاء موسعا شارك فيه نحو 17 سفيرا، وشددنا خلال هذا اللقاء على اهمية نقل موقف لبنان الى الدول المعنية، انطلاقا من ضرورة الضغط على اسرائيل ودعم الموقف اللبناني في المحافل الدولية لجهة وقف العدوان، ووقف الخروقات الاسرائيلية للقرارات الدولية ولاسيما القرار 1701 البحرية والبرية والجوية والتي تعد بالالاف وتسبق المواجهات التي بدأت في الثامن من تشرين الاول العام الماضي، وضرورة احترام سيادة لبنان واستقلاله. كذلك تم التأكيد على ممارسة الدول الكبرى وخصوصا الدول الغربية الفاعلة، المزيد من الضغط والتدخل لكي لا تسمح لقادة اسرائيل وحكامها بتوسيع حربها في المنطقة. وبالتالي فان المواقف المعلنة في الحرص على لبنان واستقراره، تقتضي خطوات فعالة ومؤثرة لتجنب المزيد من التوتر والتصعيد في المنطقة. نحن كسلطة تشريعية نقوم بنقل وجهة نظرنا التي هي شبه موحدة مع السلطة التنفيذية والحكومة، لكل من يأتي من الخارج من وفود وزوار. كما نتابع مع وزارة الخارجية خصوصا ملف الشكاوى التي تصدر من قبلها، باعتبارها الجهة المسؤولة والصالحة للقيام بهذا الدور ونحن نتابع معها.

■ عقدتم اجتماعات عدة مع المنسقة الخاصة للامين العام للامم المتحدة في لبنان ناقشتم خلالها القرار الدولي 1701 والتزام لبنان به، فماذا كانت نتائج هذه الاجتماعات؟

□ جرى التأكيد خلال اللقاء مع المنسقة الخاصة للامين العام للامم المتحدة في لبنان على ضرورة تطبيق القرار 1701 من اسرائيل وضرورة لجمها من اجل وقف عدوانها على لبنان، اضافة الى بدء التفكير بما سيكون بعد انتهاء الحرب على غزة، كالعودة الى حل الدولتين واحترام حقوق الشعب الفلسطيني ومقررات قمة بيروت العربية عام 2002، وسبق وناقشنا كلجنة موضوع القرار 1701 والحرص على استقرار لبنان والمنطقة، وعلى دور قوات "اليونيفيل" والجيش اللبناني وتنفيذ القرار 1701. هنا لا بد من التذكير بالقرارات الدولية الصادرة عن مجلس الامن والجمعية العامة للامم المتحدة منذ العام 1949، وصولا الى القرار 1701 الذي صدر بعد حرب تموز عام 2006، وكيف ان كل هذه القرارات الدولية لم تنفذ اسرائيل ايا منها. في حين ان لبنان يؤكد باستمرار انه تحت الشرعية الدولية وكل البيانات الوزارية للحكومات المتعاقبة تؤكد على احترام كل القرارات الدولية. التركيز والاولوية حول موضوع وقف اطلاق النار، ومن ثم دراسة الاليات المرتبطة بحل مسألة الحدود البرية، انطلاقا من حق لبنان المكرس والمعترف به دوليا والعودة الى اتفاقية الهدنة عام 1949، بعد ايجاد حل للنقاط العالقة، لاسيما في مزارع شبعا وتلال كفرشوبا وخراج الماري وبعض النقاط الاخرى التي تعود الى لبنان.

■ انجزتم تقريرا رسميا حول خلاصة هذه اللقاءات والاتصالات، هل يمكن ان تشرح لنا تفاصيل هذا التقرير ومحاوره؟

رئيس لجنة الشؤون الخارجية والمغتربين النائب الدكتور فادي علامة.

> **التنسيق دائم مع وزارة الخارجية والحكومة لتوحيد الموقف**

□ لقد اعددنا تقريرا مفصلا ورفعناه الى كل من دولة رئيس مجلس النواب نبيه بري ودولة رئيس مجلس الوزراء نجيب ميقاتي، وهذا التقرير يتضمن ملخصا لنتائج هذه اللقاءات والاجتماعات ومحاضر ما جرى مع السفراء والنوايا الطيبة لدى عدد من هؤلاء السفراء بالنسبة الى حجم وطبيعة المساعدات التي قدمت وتقدم الى لبنان. من خلال المتابعة، تبين ان ما يتم تقديمه جاء بناء على معطيات هذه اللقاءات وما تم تقديمه خلالها، وبطبيعة الحال فان هذا التقرير سيحتاج الى تحديث انطلاقا من استمرار العدوان وارتفاع كلفته واضراره، مع العلم ان هناك بعض الدول لم تبد تجاوبا في تقديم المساعد للبنان نتيجة ظروف خاصة بها.

■ ما هي الخطوات التي يمكن القيام بها من اللجنة في هذه الظروف؟

□ نحن نتابع مع قوات "اليونيفيل" لاننا في حاجة اليها، ونعمل من اجل دعمها، ونحضر من اجل سلسلة زيارات لعدد من السفراء، خصوصا سفراء الدول التي قدمت مساعدات طبية واجتماعية للبنان من اجل التنسيق معهم لاستمرار هذه المساعدات، والتاكد من ان الالية التي تم وضعها من الحكومة يتم العمل بها بشكل صحيح، ولوضعهم ايضا في تطورات استمرار العدوان وكلفته المتصاعدة، اضافة الى استمرار التنسيق والمتابعة مع وزارة الخارجية والحكومة ورئاسة الحكومة والدور الجبار الذي تقوم به في هذه الظروف.

■ كيف تنسقون كلجنة نيابية مع لجنة الطوارىء الحكومية في هذه المرحلة؟

□ في الحقيقة، يجري التنسيق مع لجنة الطوارىء الحكومية من خلال لجنة الصحة النيابية، كوني طبيبا وعضوا فيها، وكون غالبية عملها يتركز على الوضع الطبي والصحي والشأن الاجتماعي. لذلك نحن ننسق مع رئيس لجنة الصحة الزميل الدكتور بلال عبدالله من اجل التواصل والمتابعة مع لجنة الطوارىء الحكومية. وقد تابعت جزءا من هذا العمل بتكليف من الرئيس نبيه بري، حيث التقيت مع وزير الصحة واطلعت منه على الالية المعتمدة من الوزارة في شأن المساعدات الطبية والادوية. اضافة الى الشفافية المعتمدة في عملية التوزيع ما من شأنه ان يطمئن الجهات المانحة والدول والمؤسسات والجمعيات التي تقدم المساعدات، بأن هذه المساعدات تصل الى اصحابها، وقد شرح لي وزير الصحة الدكتور فراس الابيض بالتفصيل الالية التي تعتمدها وزارة الصحة، حيث هناك مساعدات تمر مباشرة من الجهات المانحة الى المؤسسات والجمعيات، وكيف يحاول وزير الصحة ان يحصر الامور الصحية والطبية بشكل كامل من خلال الوزارة لكي يستطيع ضبط الامور والاجابة عن اي تساؤل بهذا الشان، كذلك سأتابع مع وزير البيئة الدكتور ناصر ياسين كونه منسق لجنة الطوارىء الحكومية.